

Distr.  
GENERAL

CEDAW/C/SR.367  
22 April 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

# اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



## اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثامنة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٦٧

المعقودة في المقر، نيويورك،  
يوم الجمعة، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: الأنايسة خان

### المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الاستهلاكي لأذربيجان (تابع)

././.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصويبه، وتضمينها في مذكرة وإدراجها أيضا، إن أمكن، في نسخة من المحضر ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-790, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة ومحاضر الجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الاستهلاكي لأذربيجان (تابع) (CEDAW/C/AZE/1)

- ١ - بناء على دعوة من الرئيس اتخذت الآنسة عبد الله زاده (أذربيجان) مكانها إلى مائدة اللجنة.
- ٢ - الآنسة عبد الله زاده (أذربيجان): ردت على الأسئلة والمشاكل المثارة بصدد التقرير الاستهلاكي لأذربيجان، فقالت إن أذربيجان دولة علمانية يحكمها القانون ولا مكان فيها للشريعة الدينية أو المحاكم الدينية. ونظرا لأن حرية الضمير مبدئية في دستور البلد، فإن مواطني أذربيجان يستطيعون ممارسة شعائر أي دين يختارونه.
- ٣ - ومضت قائلة إن جميع المحاكم في أذربيجان تحت سلطة المحكمة العليا. وللمحكمة العليا شُعب مدنية وجنائية وعسكرية، كما أن لها مجلس رئاسة. وباستطاعة الشعبتين المدنية والجنائية الاستماع إلى القضايا مؤقتا، بينما يمارس مجلس الرئاسة والجمعية العمومية دور الإشراف. بيد أن الإصلاحات القضائية جارية حاليا في أذربيجان لكي تقام هياكل مستقلة للاستئناف. وكما جاء في الفقرة ٥٣ من التقرير الاستهلاكي (CEDAW/C/AZE/1) لم تظهر المحكمة الدستورية إلى حيز الوجود حتى الآن. بيد أن برلمان أذربيجان قد اعتمد مؤخرا قانونا بإنشاء هذه الهيئة، ويجري وضع التفاصيل الإدارية النهائية حاليا. وإلى أن تظهر هذه المحكمة إلى الوجود، تمارس المحكمة العليا بعض سلطاتها مؤقتا. وعموما يمكن القول إنه لا توجد ناحية قانونية تنتقص من حق المرأة أمام المحاكم بالمقارنة مع الرجل، وأن أعداد الرجال والنساء متساوية من حيث عدد القضايا القانونية المرفوعة في أذربيجان.
- ٤ - وفور أن انضمت أذربيجان إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بدأت الجرائد والمجلات تنشر نص الاتفاقية ذاتها ومقالات عن أهميتها. والهدف الأساسي من النشرات الخاصة الموجهة إلى المرأة هو إعطاء معلومات عن حقوق المرأة وتعزيز التثقيف القانوني، والمساهمة في وضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة الوطنية. وقالت إن سبب إنشاء لجنة خاصة تتناول شؤون المرأة في الآونة الأخيرة فقط هو أن الحكومة أرادت وضع هياكل واضحة لتنفيذ أحكام إعلان وبرنامج عمل بيجين. أما الهدف من اللجنة الجديدة فهو أن تكون هيئة للتنسيق والإشراف.
- ٥ - وأشارت إلى أن نظام التعليم في أذربيجان يمر حاليا بمرحلة تغير. إذ يتزايد حاليا عدد الطلاب المتفوقين الذين يتعلمون بالمجان في القطاع العام. ولم تؤثر برامج الخصخصة الجارية حاليا في الخدمات الصحية مباشرة؛ لأن بعض الصيدليات فقط قد تحولت إلى القطاع الخاص.

٦ - وأشارت إلى أن أعضاء اللجنة طلبوا تفسير كلمة "تمييز" الواردة في الصكوك القانونية لأذربيجان، فقالت إن التعريف المعمول به وارد في الفقرة ١ من الاتفاقية.

٧ - ورأت أن من الأهمية أن نفهم أن أذربيجان تجد نفسها في موقف غير عادي تماما هو أن واحدا من كل سبعة من سكانها لاجئ. وهذه الحقيقة واضحة الأثر في كافة نواحي الحياة في الدولة. وقالت إنها لا تستطيع في هذا الصدد إلا أن تكرر القول إن انسحاب أرمينيا من منطقة ناغورني كاراباخ شرط مسبق أساسي لتنفيذ الاتفاقية.

٨ - وذكرت أن نساء أذربيجان يتمتعن بمكانة اجتماعية ومهنية وثقافية عالية، وأن نسبة كبيرة من المهنيين من النساء. ومن أهمية عدم التفريط في المكاسب التي تحققت. على أنه من الضروري في نفس الوقت جعل الأجهزة الوطنية الخاصة بالقضاء على التصوير النمطي للإناث أكثر تمشيا مع المعايير الدولية.

٩ - ومن الأهمية أن نفهم قانونا أنه ليس في تشريعات أذربيجان حكم ينتهك حقوق المرأة الواردة في الاتفاقية. فقبل إصدار القرار باستثناء المرأة من عقوبة الإعدام، لم تطبق هذه العقوبة إلا نادرا جدا. وقد اقترح رئيس الجمهورية مؤخرا إلغاء عقوبة الإعدام تماما، وهي تأمل أن تلتقى هذه المحاولة تأييدا من برلمان أذربيجان. والقانون لا يميز بين الرجل والمرأة من حيث إنتاج وبيع المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع. والنساء مسجونات على حدة بعيدا عن الرجال، كما أن هناك عيادات خاصة بالمرأة وحدها. وإذا أدين المرأة بتهمة البغاء، أرسلت إلى مستشفيات خاصة مغلقة لمعالجة أية أمراض قد تعاني منها. وقالت إن إدمان الخمور ليس مشكلة شائعة بين نساء أذربيجان، من ثم لم يقتض الأمر إيجاد برنامج خاص لهن.

١٠ - ورأت أن المرأة الأذربيجانية ذات دور هام في الحياة الثقافية للأمة، وأنه تقام بانتظام مهرجانات وأحداث خاصة لتطوير إمكانياتها الخلاقة. ومع ذلك اتضح أنه من الأصعب تحرير المرأة تماما اقتصاديا. وقد يكون باستطاعة حكومة أذربيجان تنفيذ فكرة إنشاء مصرف أو نظام للقروض الصغيرة للمرأة يمكنها من بدء أعمال تجارية صغيرة أو زيادة تنمية مهاراتها الفنية.

١١ - وفيما يتعلق بحماية الأمهات ومدى التمييز في الإجراءات الوقائية، قالت إن تشريعات أذربيجان الحالية لا تميز بين الرجل والمرأة، وأنها تتقيد بالاتفاقية. وقد شهد البلد خلال فترة الحكم السوفياتي مبادرات خاصة بالمرأة الكثيرة الأطفال، بهدف تشجيع دور المرأة كأم. وقالت إن السياسة السوفياتية للمرأة كانت تمييزية، لأنها أرغمت المرأة على توسيع دورها إلى كافة مجالات المجتمع دون التخلي عن مسؤولياتها الأسرية.

١٢ - ورغم اتخاذ خطوات لتغيير هذه السياسة، والتركيز على النساء كأفراد، يجب عدم تجريد المرأة من حقها في أن تنجب قدر ما تشاء أطفال. وقد اتضح أنه كلما علا مركز المرأة قلت مراعاتها لأهمية الأمومة. ورأت ضرورة التفهم أن تشجيع الأمومة تقلد عريق في البلد، وأن تغييره عملية طويلة الأجل.

١٣ - وأبدت أسفها لأن البرامج المدرسية التي تستهدف تغيير مواقف المجتمع من الأسرة ضعيفة. ورغم افتتاح دور للحضانة فإن البرامج الخاصة بقضايا المرأة وكيفية القضاء على تنميط الجنسين تذاغ على شبكة التلفزيون القطرية، ورغم أن النساء يتخذن ترتيبات لرعاية أطفالهن، فإن المشاكل الباقية كثيرة.

١٤ - وردا على المشاغل التي أثيرت بشأن استغلال المرأة والدعارة، قالت إن عام ١٩٩٥ شهد ٢٦ محاكمة، ١١ منها أدت إلى الحكم بالسجن ٥ سنوات، بينما صدرت في عام ١٩٩٦ أحكام على تسعة أشخاص فقط. ولا يوجد حكم لتعويض ضحايا العنف؛ وقالت إن المسألة تحتاج إلى مزيد من النظر والدراسة.

١٥ - وعن دور المرأة في الحياة السياسية، قالت إن اهتمام المرأة بالاشتغال بالسياسة مرتفع جدا، تشهد بذلك كثرة النساء اللواتي رشن أنفسهن بدعم من الأحزاب والمناطق. كما أن ١٢ في المائة من نواب البرلمان من النساء، وهي نسبة مرتفعة جدا بالقياس إلى بلدان أخرى في المنطقة. وجدير بالذكر أيضا أن المرأة ترأس هيئات هامة مثل لجنة الطاقة ولجنة الموارد الطبيعية ووزارة العدل.

١٦ - وقالت إن الدولة تكفل التعليم الثانوي المجاني والإلزامي، وتهيئ مختلف المناهج لإكماله، بما في ذلك دورات المراسلة والمدارس الليلية. والمرأة أكثر من الرجل في احتمالات مواصلة تعليمها بعد المرحلة الثانوية، كما أن نسبة التحاق الشابات بمؤسسات التعليم مرتفعة جدا. وترتفع نسبة النساء بالذات في تخصصات الحاسوب، ولو أن الرجال يفوقون النساء عددا في أعمال التشييد وكمفتشين للنفط، رغم التدابير المتخذة لتشجيع المرأة على الالتحاق بهاتين المهنتين.

١٧ - وفي آذار/ مارس ١٩٩٦ بدأ العمل ببرنامج خاص لزيادة فرص الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وفي تموز/ يوليه ١٩٩٧ صدر قانون خاص برعاية الصحة. كما أن الأطباء تدريبوا على تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وتقرر إنشاء مستشفيات متخصصين وبرامج لدراسة آثار أساليب منع الحمل. وأشارت إلى أن المساعدة في أساليب منع الحمل متاحة لبرنامج للطوارئ، ولكن يصعب وضع البرنامج على أساس طويل الأجل.

١٨ - وفي حين أن وفيات الرضع والمواليد آخذة في الانخفاض نتيجة خدمات خاصة للطوارئ في حالات عُسَر الولادة في المناطق الريفية، فإن المشاكل مستحكمة بسبب الانعزال وسوء الطرق. ولذلك ترتفع نسبة الولادة المنزلية. ونسبة ما ينفق من الميزانية العامة على الولادة في المستشفيات الصغيرة قليل، بيد أن التدريب عليها متاح في المستشفيات الإقليمية الموجودة في أفقر المناطق، كما أدخل نظام الخدمات الطبية بأجر بالتعاون مع اليونيسيف التي هيأت أموالا إضافية للخدمات الصحية المجانية للفقراء.

١٩ - وهناك مشكلة صحية هامة أخرى هي أن الإجهاد ما زال الطريقة الرئيسية لمنع الحمل. وفي هذا المجال تلزم مساعدات من منظمات الأمم المتحدة في صورة أموال وأجهزة لمنع الحمل.

٢٠ - أما عن مكافحة الأمراض، فقالت إن شلل الأطفال بلغ أوجهه في عام ١٩٩٣، بيد أنه لا توجد أخبار عن وقوعه في عامي ١٩٩٤ أو ١٩٩٥. وقالت إن الخناق مشكلة خطيرة بين الأطفال والراشدين. وقد ظهرت ٦٠٠ ١١ إصابة بمرض السيل لأول مرة في عام ١٩٩٥ و ١٩٩٦. ورغم عدم وقوع إصابات بالإيدز في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، فقد شهد عام ١٩٩٧، ١٣ إصابة بالإيدز، و ١٤ حالة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وكل هذه الإصابات كانت بين الأجانب. ونسبة المعوقين مرتفعة جدا في مختلف قطاعات السكان، وكثير منهم من تشرنوبل أو من ضحايا عدوان أرمينيا على أذربيجان. وقد رصد مبلغ ١٣ مليون دولار لخدمات الرعاية الصحية، وساعد هذا على تأمين المساعدة الطبية بالمجان للسكان.

٢١ - والمرأة هي ترأس القطاع الزراعي في الغالب، وهكذا فإن مشاكل الريفيات ترتبط مباشرة بمشكلة الأرض. وقد أقر البرلمان برنامجا يُعطي الأرض لسكان المناطق الريفية ويمنحهم ائتمانات لتنمية الزراعة.

٢٢ - وردت على سؤال يتعلق بسحب مساعدات البنك الدولي ومساعدات أخرى وأثر ذلك على المرأة، فقالت إن مرسوما قد صدر في تموز/يوليه ١٩٩٧ لتعويض المتضررين؛ كما أشارت إلى زيادة مرتبات المعلمين.

٢٣ - وفيما يتعلق باللاجئين قالت إن الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية الدولية وحكومة أذربيجان لم تكن كافية لمساعدة المرأة على إحراز تقدم ملحوظ. فما زالت هناك مشاكل يلزم تناولها مثل توفير الغذاء والخدمات الطبية. ورأت أن أهم خطوة يمكن اتخاذها لحل مشكلة المرأة هو توقيع اتفاق للسلام.

٢٤ - الأخص كورتي: قالت إنها تُقدر سرعة ودقة رد وفد أذربيجان على أسئلة اللجنة، خصوصا فيما يتعلق بالفصل بين الدين والدولة وسألت هل تشبه سياسة الحكومة سياسة أتاتورك في علمنة تركيا عام ١٩٢٣.

٢٥ - وأبدت سعادتها لأنها تنوي بعد حوار الوفد مع اللجنة أن تقترح أن تقيم الحكومة برنامجا لجعل القروض التجارية الصغيرة في متناول المرأة. ومن المشجع أن ١٢ في المائة من نواب برلمان أذربيجان من النساء؛ على أن المهم ليس فقط نسبة النساء في البرلمان، وإنما طبيعة ما يفعلن لصالح النساء الأخريات. وأبدت أملها في أن تتحرك الحكومة بسرعة ونشاط أكبر لتناول مشكلة اللاجئيين وأن تشجع استمرار إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في اتخاذ القرارات، لا سيما في قضايا المرأة. ومع عدم اقتناعها بتصور حكومة أذربيجان لسياسة عدم التمييز، فإنها تُدرك أن الدول الأطراف واللجنة لا تتفق دائما على

هذه الأمور. وأخيرا أبدت أملها في أن تعمل لجنة شؤون المرأة التي تشكلت حديثا على إدخال سياسات في المساواة بين الجنسين تقوم على أساس الاتفاقية، وأن تتخذ خطوات لتضييق الفجوة بين النساء اللواتي حصلن على قسط رفيع من التعليم وبين سائر نساء أذربيجان، رغم إدراكها أن مشكلة اللاجئين تعقد هذه المهمة.

٢٦ - الأئمة أكار: قالت إنها باعتبارها تركية تُدرك جيدا أهمية الدولة العلمانية والأساس التشريعي الراسخ للنهوض بالمرأة والقضاء على التمييز. ورأت أن نساء أذربيجان بالمقارنة إلى نساء الدول الأخرى على قدر مرتفع من التعليم والحوافز. ومع ذلك فإن هذا الوضع قد يبطئ فعلا تنفيذ الاتفاقية ويضع قناعا يستر التمييز المباشر وواقع عدم المساواة.

٢٧ - وأشارت إلى أن النظام السوفياتي قد ضاعف من عبء المرأة، فقد أرغمها على تحمل مسؤوليات فادحة سواء في مكان العمل أو في المنزل. وقد حدث في عدد من الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي أن أدى هذا الوضع إلى نكسة بعد استقلالها وإلى تحالف المرأة مع الحركات الدينية المحافظة التي اكتسبت جاذبية جديدة وخصوصا في الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، مثل الظروف التي نجمت عن الحرب مع أرمينيا. وإذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة، فإن هذه التأثيرات قد تكون خبيثة الانتشار وتقضي في النهاية على كافة أوجه التقدم التي حققتها المرأة. وقالت إنها تُشجع الحكومة على التغيير الثقافي وزيادة تمثيل المرأة سياسيا، وأن تكفل دورا دائما للمساواة بين الجنسين في جدول الأعمال السياسي. ورأت أن كثرة تنوع المنظمات غير الحكومية في أذربيجان مورد قيّم في هذا المجال.

٢٨ - الأئمة عويج: أبدت أملها في أن تُصبح أذربيجان قدوة للدول الأخرى في إلغاء عقوبة الإعدام. وقالت إنها تُشجع الحكومة على زيادة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية، وتحث وسائل الإعلام على تغذية المواقف العصرية. وقالت إن في البلدان النامية موارد مثل النفط، وهي كثيرا ما تخلق من المشاكل أكثر مما تحل. ومع ذلك فإنها تأمل أن تُساعد أرباح صناعة النفط أذربيجان في الانضمام إلى قائمة البلدان المتقدمة النمو، خصوصا في مجال النهوض بالمرأة. وختاما أكدت أن اللجنة تؤيد مطالبة الوفد لصندوق الأمم المتحدة للسكان بأن يُساعد برامج بلده وسياساته في صحة المرأة وتنظيم الأسرة.

٢٩ - الأئمة بوستيلو غارسيا دل ريال: استوضحت بيان الوفد بشأن إرسال البغايا إلى منشآت طبية مغلقة.

٣٠ - الأئمة عبد الله زاده (أذربيجان): قالت إنه في حين أن القوادين وأصحاب المواخير عرضة للمقاضاة الجنائية، فإن قانون أذربيجان لا يُعاقب البغايا. بيد أنه إذا ثبت اشتراك المرأة في الدعارة فإنهن تحال إلى مراكز علاجية مغلقة لمراقبتها وعلاجها من الأمراض المعدية عند الضرورة، وبعد ذلك يُطلق سراحها.

٣١ - الأخصىة بوسٲللو غارسيا دل ريال: قالت إنه صعب على الحكومات أن تمتثل للمادة ٦ من الاتفاقية بأسلوب خال من التمييز. وأنها أحياناً تفتقر إلى العزيمة أو القدرة على اتخاذ تدابير تحمي ضحايا الاتجار بالنساء. ويبدو أن سياسة الحكومة هنا تمييزية إلا إذا لم تكٲف بإخضاع البغايا وهدهن للإشراف الطبي الملزم وإنما أيضاً طبقت ذلك على عملائهن. كما أن الاتجار بالنساء المهاجرات يشير قلقاً خاصاً لدى اللجنة الأوروبية. وأبدت أملها في أن يشمل التقرير الدوري الثاني لأذربيجان معلومات عن الأجهزة الوطنية والدولية لرصد هذه الحالة والحيلولة دون استغلال المهاجرات غير الشرعيات إلى أذربيجان، وأيضاً معلومات عن تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية.

٣٢ - الرئيسة: قالت إن تصديق أذربيجان على الاتفاقية دون أي تحفظات وإدخالها الصكوك الدولية التي انضمت إليها في صلب القوانين المحلية تعتبر إنجازات مؤثرة في دولة حديثة الاستقلال، لا سيما في بلد مسلم. ومع ذلك، فقد اعترفت الحكومة أن واقع مركز المرأة ما زال أبعد ما يكون عن الرضا. ورغم علم اللجنة بالمشاكل التي نشأت من الحرب مع أرمينيا، فمن الواجب أن نتذكر أن المرأة أكثر تأثراً في هذه الظروف وينبغي زيادة حمايتها. وأبدت أملها في أن تراعي الحكومة الدور الجديد للمرأة منذ استقلال البلد، مع ضمان عدم تبيد الاستحقاقات التي كانت تنعم بها أيام النظام السوفياتي. وقالت إن كون أذربيجان دولة علمانية يساعد الحكومة في جهودها لتعزيز النظام القانوني والسياسة الاجتماعية. ومع ذلك فإن خبرة بلدها باكستان قد أظهرت أن الاتجاهات الدينية المحافظة - حتى في أي نظام علماني - قد تؤدي إلى التمييز ضد المرأة. وأبدت أملها بأن يحمل التقرير الدوري الثاني معلومات عن نفوذ القادة الدينيين في أذربيجان، نظراً لأن هذا النفوذ قد أصبح مشكلة في الدول التي خلضت الاتحاد السوفياتي.

٣٣ - ومضت قائلة إن من المزعج أن مستوى الفقر ونسب وفيات الرضع والأطفال أعلى في أذربيجان مما هو في بلدان كثيرة ترتفع فيها نسبة أمية السكان. وتساءلت ما هي التدابير المؤقتة التي تتخذها الحكومة لضمان تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة. وذكرت أن الحكومة قد أنشأت برامج للإقراض بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأنها تنوي أن تقيم مصرفاً للمرأة. وقد دلت خبرة باكستان أنه حتى في ظروف الفقر المدقع فإن النساء لسن وهدهن المستفيدات من مؤسسات إقراض الائتمانات الصغيرة مثل مصرف غرامين بدون اشتراط تقديم ضمانات إضافية على القروض، وإنما يستفيد من ذلك المجتمع بأسره. ورأت أن من المهم أن تدرك الحكومات أن استدامة النمو الاقتصادي أجدى من الرعاية الاجتماعية في منع تهميش دور المرأة.

٣٤ - ولاحظت أيضاً أنه رغم الارتفاع النسبي في عدد السكان المتعلمين وكثرة المشتغلات بالمهن الطبية، فإن نظام الرعاية الصحية في البلد ضعيف. وهناك حاجة لتحسين السياسة العامة وزيادة الالتزام الحكومي في هذا المجال.

٣٥ - وأنهت تعليقها بقولها إن من المشجع أن المرأة تُشكل نحو ٤٥ في المائة من القوة العاملة في أذربيجان، وأن تمثيلها في البرلمان جيد نسبياً. ورغم ما ألحقته الحرب من دمار باقتصاد البلد، فإن الحكومة أظهرت التزامها بتنفيذ الاتفاقية. وأبدت أملها في تعميم توصيات اللجنة على التقرير الاستهلاكي لأذربيجان على نطاق واسع، وأن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠